الأمم المتحدة

A/62/948

الجمعية العامة

Distr.: General
28 August 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البندان ٥٢ (أ) و ٥٤ (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

التجارة الدولية والتنمية

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم باسم اجتماع جدة للطاقة، الذي عقد في المملكة العربية السعودية في ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، واجتماع البلدان المنتجة والمستهلكة، البيان المشترك المرفق الصادر عن اجتماع جدة للطاقة وورقة العمل لاجتماع جدة للطاقة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٥٢ (أ) و ٥٤ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) عبد اللطيف حسين **سلاّم**

المستشار

القائم بالأعمال بالنيابة

110908 090908 08-49358 (A)

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية والانكليزية]

بيان مشترك صادر عن:

المملكة العربية السعودية والأمانة العامة لوكالة الطاقة الدولية والأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي والأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)

اجتماع جدة للطاقة

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

بناء على دعوة كريمة من حكومة المملكة العربية السعودية، وتحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، التقى وزراء وممثلون عن العديد من الدول المنتجة والمستهلكة للبترول، بحضور ممثلين عن صناعة البترول في العالم بصفة مراقبين، في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، لمناقشة الأوضاع الحالية للسوق البترولية.

وقد عبر المشاركون عن قلقهم إزاء الارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار البترول وتذبذبها المستمر نتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب. وسعى المجتمعون إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى هذا الارتفاع في الأسعار الذي تشهده السوق حاليا والنتائج المترتبة عليها، وتقدموا بمجموعة من الاقتراحات التي تهدف إلى تحسين الوضع الحالي من أجل تمكين أسواق البترول العالمية من العمل بصورة فاعلة. كما أكد المشاركون على أن أسعار البترول الحالية وحالة عدم الاستقرار والتقلبات التي تشهدها السوق تضر بالاقتصاد العالمي، وخاصة اقتصادات الدول الأقل نموا.

واتفق المشاركون على أن الوضع الحالي يحتاج إلى جهود مركزة من جميع الأطراف المعنية، الدول المنتجة والمستهلكة والقطاعات العاملة في صناعة البترول وسائر الأطراف المعنية، من أجل تحقيق الاستقرار في سوق البترول العالمية لمصلحة الجميع.

وأخذا من المشاركين في الاعتبار الظروف والأولويات الوطنية المتنوعة في بلدانهم، واهتمامهم المشترك باستقرار سوق البترول العالمية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، فقد أقروا بأهمية المحاور التالية:

- إن وجود طاقة إنتاج احتياطية في جميع مراحل صناعة البترول يعد أمرا حيويا وبالغ الأهمية من أجل تحقيق الاستقرار في سوق البترول العالمية. وعلى ذلك فإنه يجب زيادة الاستثمارات في جميع القطاعات المتعلقة بصناعة البترول، مثل قطاعات التنقيب والإنتاج والتكرير والتسويق، وذلك من أجل إمداد الأسواق العالمية بكميات كافية من البترول في الأوقات المطلوبة. وتحقيقا لهذه الغاية يلزم وضع سياسات في مجال الطاقة والاستثمار مضمونة النتائج وزيادة فرص الحصول على التكنولوجيا.

- ضرورة تحسين حالة الشفافية في الأسواق المالية والتشريعات المتعلقة بها عبر العديد من الإجراءات التي تهدف إلى إتاحة المعلومات والبيانات الخاصة بأنشطة مؤشرات الصناديق المالية ومن أجل التعرف على التعاملات البيئية وتداخلها بين الأسواق البترولية الآجلة.

- أهمية تحسين المعايير الخاصة بجودة البيانات والمعلومات الصادرة عن ''مبادرة بيانات البترول المشتركة'' الشهرية وتكاملها ونشرها في الأوقات المطلوبة. ومن أجل زيادة مستوى الجودة فيما يتعلق بشفافية السوق واستقرارها، فإن المشاركين يدعون المنظمات السبع المشاركة في ''مبادرة بيانات البترول المشتركة'' (منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، والمكتب الإحصائي التابع للاتحاد الأوروبي، ووكالة الطاقة الدولية، ومنتدى الطاقة الدولي، ومنظمة الطاقة في أمريكا اللاتينية، ومنظمة الدول المصدرة للبترول، وإدارة الإحصاءات في الأمم المتحدة) لبدء العمل في تجميع بيانات سنوية، تتضمن، ضمن أمور أخرى، الطاقة الإنتاجية وطاقة التكرير وخطط التطوير في كل منهما.

- ضرورة البدء بتعاون مباشر وفوري بين وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، إلى جانب أمانة منتدى الطاقة الدولي، لإعداد تحليلات مشتركة لاتجاهات وتوقعات سوق البترول، بالإضافة إلى أثر الأسواق المالية على مستويات أسعار البترول والتقلبات التي تكتنفها، وذلك لغرض استخدام ذلك لاستيعاب أوضاع السوق بشكل أفضل.

- أهمية تكثيف مساعدات التنمية التي تقدمها المؤسسات المالية ومنظمات العون الإنمائي الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل تخفيف حدة النتائج المترتبة على ارتفاع الأسعار في الدول الأقل نموا.

- أهمية زيادة التعاون بين الشركات العالمية والوطنية وشركات الخدمات في جميع الدول المنتجة والمستهلكة في مجالات الاستثمار والتقنية وتنمية الموارد البشرية.
- ضرورة تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات عبر انتقال المؤشرات المتعلقة بأسعار السوق، ونقل التقنية وتبادل أفضل الممارسات والتطبيقات في مجالات إنتاج مصادر الطاقة واستهلاكها.

هذا، وقد قررت الدولة المستضيفة والأطراف المشاركة في هذا البيان تشكيل فريق عمل من أجل متابعة الخطوات المطلوبة من المحاور الواردة أعلاه، متى ما كان ذلك مناسبا. وقد رحب المشاركون بالدعوة الكريمة التي وجهتها حكومة المملكة المتحدة لعقد اجتماع متابعة بشأن التطورات التي تطرأ على المحاور الواردة أعلاه في مدينة لندن قبل نهاية العام.

ورقة عمل لاجتماع جدة للطاقة

اشترك في إعدادها

المملكة العربية السعودية

والأمانة العامة لوكالة الطاقة الدولية

والأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي

والأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول

الجهود الدولية المبذولة لتحقيق الاستقرار في أسواق البترول العالمية

أعد هذه الورقة الخاصة لاجتماع الدول المنتجة والدول المستهلكة، وممثلي بعض شركات البترول العالمية والوطنية – الذي عقد في جدة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – كل من الدول المضيفة، المملكة العربية السعودية، والأمانة العامة لوكالة الطاقة الدولية، والأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي والأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك). وتسعى الورقة إلى تحديد أسباب وعواقب سلوك الأسعار في الآونة الأخيرة، وتقترح مجالات لتحسين كفاءة أداء سوق البترول.

مقدمة

ارتفعت أسعار البترول للعقود الفورية والعقود الآجلة طولية الأجل ارتفاعا حادا خلال الفترة القريبة الماضية. وقد صاحب ذلك زيادة في تقلبات الأسعار وعدم استقرار السوق البترولية.

وعلى الرغم من هذه الظروف السعرية، فإن الطلب العالمي على البترول ما زال ينمو باطراد، وإن كان قد تباطأ نسبيا، وخاصة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث يعد نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها من العوامل المحددة للطلب التي تفوق في أهميتها عامل السعر. وقد عزز هذا النمو أن الطلب على البترول يحدث أساسا في القطاعات التي تتصف بعدم مرونة الأسعار، مثل النقل والبتروكيماويات، وتؤثر فيه مستويات الإعانات والضرائب.

وقد صاحب هذا النمو أيضا زيادة الارتباط بين أسواق البترول (وكذلك أسواق السلع الأخرى) والأسواق المالية، مع زيادة النشاط في بورصات السلع الخاضعة للقيود النظامية وغير الخاضعة لها.

إن التقلبات السعرية وعدم الاستقرار يؤثران سلبا على المستهلكين والمنتجين على حد سواء، وعلى الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة وعلى مسار نمو الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من أن هذا الوضع الحالي للأسعار قد تم، حتى الآن، استيعابه، فقد كان تأثيره على الدول الأقل نموا واضحا.

وتستلزم التطورات الأخيرة، في أسواق البترول العالمية تضافر جهود جميع الأطراف – المستهلكين والمنتجين، وصناعة البترول، والمنظمات الحكومية الدولية المعنية وجميع الأطراف الأخرى المهتمة – للعمل من أجل فهم الأسباب الكامنة وراء هذه التطورات، والحد من أوجه عدم اليقين واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان استقرار واستدامة نظام الطاقة.

أسباب التطورات الأخيرة في أسعار البترول

إن أسباب تطورات أسعار البترول في الآونة الأخيرة متعددة ومعقدة. وقد ساهمت فيها مجموعة من العوامل، ويصعب تقييم مساهمة كل منها على وجه الدقة.

ويمكن في هذا الصدد تحديد تطورات أساسيات السوق التالية:

- انخفاض الطاقة الاحتياطية من البترول الخام، مقارنة بالمستويات العالية السابقة، مع الزيادة في نمو الطلب، جعل الأسواق البترولية متخوفة من نقص الإمدادات. كما أن انخفاض الاستثمار في التنقيب والإنتاج في بعض المناطق المنتجة والمستهلكة، وذلك بسبب عوامل مختلفة، مثل صعوبة الوصول إلى التقنية، وارتفاع التكاليف، والنقص في الموارد البشرية المتخصصة، والقيود السياسية، وتدني القدرة على التنبؤ بالطلب. كان لها أثر على هذه الطاقة الاحتياطية.
- محدودية طاقة التكرير في أسواق منتجات البترول، ويرجع ذلك إلى انخفاض الاستثمار في قطاع التكرير، وزيادة المعايير البيئية وارتفاع التكاليف وصرامة القوانين والأنظمة، مما أدى إلى تدني أرباح التكرير. وقد ضاعف من ذلك عدم التوافق بين نوعية المعروض من الزيوت الخام من جهة، والطلب على المنتجات الخفيفة والمواصفات الشديدة الصرامة من جهة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإن زيادة إنتاج الوقود الحيوي كان له تأثيرات مركبة على صناعة التكرير في بعض المنطق.
- التخوف من انقطاع الإمدادات، التي يدعمها العوامل الجغرافية – السياسية (الجيوبوليتيكية)، وتوقف الإنتاج من بعض الآبار البترولية في بعض المناطق لأسباب فنية، وأسباب تتعلق بالأحوال الجوية والكوارث الطبيعية مثل الأعاصير.

- تصورات بعض المشاركين في السوق بشأن محدودية قاعدة الموارد البترولية، وانخفاض النمو في الإمدادات من الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك وانخفاض المعروض من بعض المنتجات البترولية عن المستويات العادية.
- ميل مصافي التكرير إلى زيادة إنتاج الديزل لتلبية الطلب المتزايد عليه والذي أدى إلى تحسين هوامش أرباحها نتيجة ارتفاع أسعار هذه المنتجات مما أدى بالتالي إلى ارتفاع سعر البترول الخام.

وبالإضافة إلى عوامل أساسيات السوق المذكورة أعلاه، فإن هناك أسباب أخرى لا تتعلق بالضرورة باتجاهات العرض والطلب. ويمكن تحديد بعض هذه الأسباب على النحو التالي:

- زيادة التفاعل بين سوق البترول والأسواق المالية، مما جعل البترول يتخذ صفة الأصول المالية أكثر من ذي قبل.
- الزيادة في التدفقات الاستثمارية من المؤسسات المالية، وصناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الاستثمار الوقائية، إلى عقود البترول (وغيرها من السلع) الآجلة وأسواق المعاملات الفورية، ويرجع ذلك إلى الضعف النسبي في قيمة الدولار وانخفاض العائد على الأصول الأخرى.
- عدم اليقين بشأن السياسات النقدية، والمالية، والسياسات الخاصة بالطاقة والاستثمار، والتجارة الدولية البيئية للدول المنتجة والمستهلكة.
- تقييم بعض الجهات غير الواقعي لوضع سوق البترول وتوقعات الأسعار.

وفي حين كان الطلب العالمي يتزايد خلال السنوات القليلة الماضية، كما كان الحال مع العرض العالمي، فإن جميع العوامل والأسباب المذكورة أعلاه لعبت دورا في زيادة مستويات الأسعار وتقلباتها.

النتائج المترتبة على تطورات أسعار البترول

إن ارتفاع أسعار البترول وتقلباته سيكون لهما، ما لم تتخذ جميع الأطراف إجراءات متضافرة، تأثير على اقتصادات الدول المستهلكة والدول المنتجة على حد سواء، وكذلك على استقرار سوق البترول والاقتصاد العالمي على المدى البعيد. ويمكن أن تترتب على ذلك النتائج التالية:

- تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، ولا سيما في الدول الأقل تقدما، من خلال الارتباطات بين الطاقة والاقتصاد.
- ارتفاع أسعار البترول سيؤثر بشدة على الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، وتكلفة النقل، ويمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.
- ارتفاع أسعار البترول سيؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات في أنواع الوقود البديلة، وهذا من شأنه أن يضع حدا أدنى لأسعار البترول.
- استمرار تقلب أسعار البترول يعطي إشعارات مربكة للمستثمرين في مجال التنقيب والإنتاج ومجال التكرير والتوزيع ويؤدي إلى تأخير الاستثمار المطلوب.
- ارتفاع أسعار البترول وتقلباتها أدت إلى زيادة النشاط في أسواق عقود البترول الآجلة وبشكل تصاعدي مستمر.

مقترحات لمعالجة الوضع الحالي في سوق البترول العالمية

إن أسباب وعواقب التطورات الحالية في أسعار البترول المشار إليها أعلاه تدعو إلى بذل جهود متضافرة من جانب الدول المنتجة والدول المستهلكة معا، ومن جانب العاملين في صناعة البترول وجميع الأطراف الأخرى المهتمة. ومع مراعاة تباين الظروف والأولويات الوطنية للدول المختلفة، فضلا عن المصلحة المشتركة في استقرار سوق البترول العالمي والنمو الاقتصادي المستدام، يمكن أخذ الاقتراحات التالية في الاعتبار:

- الطاقة الاحتياطية لجميع سلسلة الإمدادات البترولية مهمة لاستقرار سوق البترول العالمي. ومن ثم فإن حدوث زيادة مناسبة في الاستثمار، في كل من مجال التنقيب والإنتاج ومجال التكرير والتوزيع على حد سواء، أمر ضروري لضمان إمداد الأسواق في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة. كما أن اتباع سياسات واضحة للطاقة والاستثمار يمكن التنبؤ بها، وتحسين فرص الحصول على التقنية، أمور لازمة لتحقيق هذه الغاية.
- تحسين شفافية وتنظيم الأسواق المالية من خلال اتخاذ إجراءات للحصول على مزيد من البيانات عن نشاط صناديق الاستثمار في المؤشرات المالية ودراسة التفاعلات والارتباطات بين البورصات المختلفة في سوق البترول الخام.
- تحسين نوعية واكتمال وتوقيت بيانات البترول المقدمة من خلال مبادرة البيانات البترولية المشتركة الشهرية، والتي تشمل الإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات

والمخزون. ومن أجل زيادة تحسين شفافية واستقرار السوق، فإن المنظمات السبع المشاركة في هذه المبادرة (منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا – المحيط الهادئ ''ابيك''، والمكتب الإحصائي للأسواق الأوروبية ''يوروستات''، ووكالة الطاقة الدولية، ومنتدى الطاقة الدولي، ومنظمة الطاقة لدول أمريكا اللاتينية، ومنظمة الدول المصدرة للبترول والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة) يمكن أن تبدأ العمل لتغطية البيانات السنوية، والتي تشمل بيانات طاقات الإنتاج والتكرير وخطط التوسع.

- التعاون الفوري بين الأمانة العامة لوكالة الطاقة الدولية والأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول، إلى جانب الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي، في إعداد تحليلات مشتركة لاتجاهات سوق البترول وتوقعاتها المستقبلية وتأثير الأسواق المالية على مستوى أسعار البترول ومدى تقلبها، مما يمكن الاستفادة منه في فهم أوضاع السوق بصورة أفضل.

- تكثيف المساعدات من أجل التنمية من المؤسسات المالية ومؤسسات المعونة الوطنية والإقليمية والدولية، للتخفيف من حدة آثار ارتفاع أسعار البترول على الدول الأقل نموا.

- تعزيز التعاون فيما بين الشركات العالمية والوطنية وشركات الخدمات من جميع الدول المنتجة والمستهلكة وذلك في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية.

- تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات، من خلال إطلاع المستهلك على مؤشرات أسعار السوق ونقل التكنولوجيا وتبادل أفضل الممارسات في إنتاج الطاقة واستهلاكها.